

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السابعة
سرت ، ليبيا ، 28 يونيو-2 يوليو 2005

الأصل: فرنسي

EX.CL/198 (VII)

تقرير عن الشراكة الاستراتيجية
الجديدة بين إفريقيا وآسيا

تقرير عن الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين إفريقيا وآسيا

مقدمة:

استمعت الدورة العادية السادسة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أبوجا يومي 30 و 31 يناير 2005 ، إلي بيان من رئيس جمهورية جنوب أفريقيا عن التقدم المحرز في التحضير لقمة إفريقيا/آسيا المقرر عقدها في إبريل 2005 . وبعد المداولات التي جرت في هذا الشأن ، طلب المؤتمر من الاتحاد الأفريقي أن يعزز مشاركته في هذه التحضيرات، وأن يقود هذه العملية من الجانب الأفريقي التعاون مع الأمانة المشتركة لضمان التحضير الجيد للقمة ونجاحها.

وفي إطار تحقيق هذه المهمة، شرعت المفوضية في القيام بعدة مبادرات. فقد أوفدت إلي بريتوريا لدي سلطات جمهورية جنوب إفريقيا التي تتولى الأمانة المشتركة عن الجانب الأفريقي ، بعثة رفيعة المستوى لبحث ما وصلت إليه التحضيرات للقمة ودراسة الإجراءات العملية لتعزيز مشاركة المفوضية في هذه التحضيرات. وعلي أثر هذه الاتصالات التي سمحت للمفوضية بالانضمام إلي هذه العملية التحضيرية ، جرت مشاورات يوم 28 فبراير في جاكارتا بين أعضاء الأمانة المشتركة بمشاركة ممثلي المفوضية لتعميق المباحثات حول التحضيرات الجارية. وكنتيجة لهذه المشاورات ، تم وضع جدول زمني يحدد عقد الاجتماع الوزاري يوم 20 أبريل 2005 وقمة أفريقيا – آسيا يومي 22 و 23 أبريل 2005 في جاكارتا بينما ينظم الاحتفال بالعقد الذهبي لمؤتمر باندونغ يوم 24 أبريل.

نظمت إلي جانب ذلك ، وفي المواعيد المحددة لها ، أحداث أخرى علي هامش القمة ولا سيما المعرض التجاري وندوة ومعرض حول الطاقات الجديدة والمتجددة واجتماع الشباب والنساء واجتماع رجال الأعمال الأفريقيين والآسيويين.

يستعرض هذا التقرير سير أعمال الاجتماع الوزاري والقمة اللذين حضرهما وفد من المفوضية . ويستخلص علي ضوء نتائج هذه الاجتماعات ، آفاق الشراكة الاستراتيجية بين إفريقيا وآسيا.

الاجتماع الوزاري والقمة:

عقد هذان الاجتماعان في جاكارتا حول موضوع "تفعيل روح باندونغ من أجل شراكة استراتيجية جديدة بين إفريقيا وآسيا". وجرت كذلك مباحثات حول الكوارث الطبيعية . وكانت المناقشات التي دارت أساسا حول الشراكة الجديدة وخطة عملها ، في مستوي الاهتمام الكبير الذي أثارته آفاق التعاون بين إفريقيا وآسيا بالنظر للرهانات والتحديات العالمية الراهنة. وقد تناول الكلمة مئات الخطباء ، سواء خلال

الدورة الوزارية أو القمة لإبراز الأهمية التي يولونها لهذه الشراكة ومحاولة تحديد معالمها.

ثانيا - الحضور:

شهدت أعمال الاجتماع الوزاري والقمة مشاركة واسعة حيث حضرتها كافة الدول الأفريقية والآسيوية تقريبا¹ ويؤسف لكون عدة رؤساء دول وحكومات إفريقية لم يحضروا إلي جاكارتا وباندونغ. ولم يحضر في الموعد سوي عشرة رغم أهمية هذا اللقاء. وكانت معظم الوفود الأفريقية ممثلة من جانب وزراء الخارجية سواء في الاجتماع الوزاري أو في القمة² وعلي العكس من ذلك فقد لبي معظم القادة الآسيويين الدعوة.

شارك في هذه الأعمال كذلك وفد المفوضية بصفة مراقب علي غرار المنظمات الأخرى الحاضرة بخلاف منظمة الأمم المتحدة.

ثالثا - المناقشات:

سمحت المناقشات للوفود بأن تعرب عن تمسكها بالتعاون المتين والمتواصل بين أفريقيا وآسيا. وبصفة عامة، برزت الأفكار الرئيسية الآتية في مداخلات الوفود:

- التذكير بأهمية مؤتمر باندونغ لعام 1955 الذي ألهم كفاح شعوب إفريقيا وآسيا ضد المستعمر والتمييز العنصري من أجل انتصار الحرية والمساواة والعدل والذي حدد في نفس الوقت المبادئ الأساسية للتعاون والتضامن بين القارتين.
- تكييف مبادئ وروح باندونغ مع واقع العالم المعاصر الذي شهد وسيشهد تغييرات عميقة ويطرح تحديات تقوي أهميتها وتستلزم اليوم أكثر من أي وقت مضى عملا جماعيا وتضامنا أقوى. ويتعلق الأمر بالفقر والأمراض والوصول إلي الأسواق وتعزيز التعددية والكفاح ضد الإرهاب وترسيخ الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.
- ضرورة إعطاء مضمون هام للشراكة الجديدة التي ينبغي أن تغطي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتشمل بالإضافة إلي المؤسسات الحكومية كافة فئات المجتمع وبخاصة القطاع الخاص والمجتمع المدني والنساء والشباب.

¹ حتى ساعة مغادرة وفد المفوضية جاكارتا لم يعلن عن قائمة الوفود وغير أنه من المؤكد أن ما يزيد عن مائة وفد بما في ذلك المراقبون، قد حضروا هذه الأعمال.

² لوحظ من بين الحاضرين، عن الجانب الأفريقي، رؤساء الدول والحكومات الآتية أسماؤها: جنوب أفريقيا، الجزائر، بوتسوانا، جزر القمر، غانا، ملاوي، مدغشقر، نيجيريا، السودان، زيمبابوي، بروندي (نائب الرئيس) الجابون (النائب الأول للرئيس)، تنزانيا (نائب الرئيس) ليسوتو (رئيس الوزراء)، موزمبيق (رئيس الوزراء) المغرب (رئيس الوزراء) (سوازيلاند (رئيس الوزراء).

- اقترحت عدة ميادين لإنجاز هذه الشراكة من ضمنها التجارة ، الاستثمار ، والقروض ، تبادل الخبرات ، التعليم ، البيئة ، الرقمية .. الخ.
- يتعين علي الشراكة الجيدة أن تسهم في دفع مسيرة القارتين إلي الأمام ضمن حركة العولمة الواسعة التي نجحت بعض البلدان الآسيوية نوعا ما في مسايرتها وذلك من أجل إعطائها شكلا إنسانيا وتمكين الأربعة ملايين من الرجال والنساء الذين يشكلون سكان القارتين من الاستفادة من الفرص والإمكانات المتاحة.
- إقامة آليات للمتابعة بحيث تستخدم الآليات الموجودة أي المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية لتجسيد الشراكة الجديدة بين إفريقيا وآسيا. وجري ذكر بعض المبادرات الأفريقية الآسيوية ومن بينها مؤتمر طوكيو الدولي حول تنمية إفريقيا ومنتدى الصين – إفريقيا والتعاون بين الهند وإفريقيا. وأقر المشاركون بضرورة تنسيق هذه المبادرات ودعمها لتحقيق التكامل المفيد لجمع بلدان القارتين بغية ضمان الانسجام وتفادي الازدواجية.

نتائج الاجتماع الوزاري والقمة:

اعتمد الاجتماع الوزاري والقمة الوثائق الآتية :

- الإعلان الوزاري المشترك حول خطة عمل الشراكة الجديدة بين أفريقيا وآسيا اعتمدت الاجتماع الوزاري:

تحدد هذه الوثيقة المحاور/الركائز الأساسية للشراكة وهي التضامن السياسي والتعاون الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

يتعلق الجانب السياسي بالسلم والأمن اللذين ينبغي تعزيزهما بفضل الآليات الإقليمية والإقليمية الفرعية وبالديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والفساد . كما يتعلق بتعزيز إصلاح منظمة الأمم المتحدة بهدف تقوية التعددية فيها وضمان أكبر مشاركة للبلدان الأفريقية والآسيوية في عملية صنع القرار علي المستوى العالمي.

ومن الناحية الاقتصادية ، تم تحديد مجالات التعاون الرئيسية الآتية : تهيئة بيئة اقتصادية دولية كفيلة بأن تمنح البلدان الأفريقية والآسيوية قدرة أكبر علي المنافسة بغية الاستفادة من العولمة. وتشمل هذه المجالات أيضا مكافحة الفقر، المديونية ، التعاون المالي ، التجارة ، الاستثمار ، المساعدة الفنية ، الأمن الغذائي، حماية الملكية الثقافية ، تعزيز التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تخفيف التصدع الرقمي ، البحوث ، الاستغلال المشترك للمحيط الهندي وتأسيس منتدى لرجال الأعمال الأفريقيين والآسيويين .

وأخيراً ، بالنسبة للميدان الاجتماعي والثقافي ، تم التركيز على الاتصالات فيما بين الشعوب والحوار بين الحضارات وتعزيز دور الشباب والمساواة بين الجنسين والتعلم والعلم والتكنولوجيا ومكافحة الأمراض وتعزيز دور الإعلام وإقامة آلية للاستعداد للحالات الطارئة ووضع نظام للإنذار المبكر إلي جانب الجهود الجارية من أجل تخفيف آثار الكوارث الطبيعية.

*** إعلان حول الشراكة الإستراتيجية الجديدة بين إفريقيا وآسيا:**

اعتمدت القمة هذا الإعلان وتحدد هذه الوثيقة المبادئ الأساسية للشراكة الإستراتيجية الجديدة بين إفريقيا وآسيا . وتذكر بالمكاسب وبمبادئ مؤتمر باندونغ لعام 1955 التي ينبغي أن تستلهم منها هذه الشراكة الجديدة التي أصبح لها طابع مؤسسي من خلال عقد قمة لرؤساء الدول والحكومات كل أربعة أعوام وعقد اجتماع وزاري لوزراء الخارجية كل عامين وعقد اجتماعات وزارية قطاعية وأخرى فنية كلما دعت الضرورة لذلك . كما تقرر عقد اجتماع رفيع المستوى لرجال الأعمال كل أربعة أعوام علي هامش قمة رؤساء الدول والحكومات.

في الأخير ، يشير الإعلان إلي أن الشراكة الإستراتيجية الجديدة سيجري تفعيلها ضمن ثلاثة محاور هي : منتدى بين الحكومات والمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية والتفاعل بين الشعوب لا سيما علي مستوي القطاع الخاص والمتقنين والمجتمع المدني .

• الإعلان المشترك للقادة الإفريقيين والآسيويين حول طوفان تسونامي والزلازل والكوارث الطبيعية:

اعتمدت القمة هذا الإعلان كذلك. وتؤكد هذه الوثيقة علي عزم وإرادة القادة الإفريقيين والآسيويين في وضع إستراتيجية وآليات ملائمة لمواجهة الكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها.

خامسا-ملاحظات وتوصيات:

لقد كان لقاء جاكارتا ناجحا . وشاركت فيه إفريقيا بشكل نشط ولو أن الحضور الأفريقي لم يكن مرضيا علي المستوي الأعلى . فقد حدد الاجتماع الوزاري والقمة الأسس السياسية للشراكة الاستراتيجية الجديدة بين القارتين إلي جانب الخطوط العريضة للآفاق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهكذا أصبح الطريق ممهد للسير قدما إلي الأمام من أجل تحقيق الأهداف المحددة من جانب القادة الإفريقيين والآسيويين وفي مقدمتها تطور شعوب آسيا وإفريقيا التي تشكل 73% من سكان العالم.

إن الأهمية والاهتمام الذي ينبغي أن تمنحهما إفريقيا للشراكة الجديدة يجب أن يكونا علي مستوي التحديات والرهانات الحالية الكبرى التي حددتها جيدا اجتماعات

جاكارتا. ومما لا شك فيه أن إفريقيا سوف تجني ثمار التعاون المتميز بين القارتين ، وتستفيد كثيراً من التقدم الهائل الذي حققته البلدان الآسيوية في طريق التنمية.

إن السؤال المطروح هو معرفة ما إذا كان يمكن إيجاد أفضل السبل لقيادة هذه الشراكة الجديدة بغية تحقيق الأهداف ، وما هو الدور الذي ينبغي أن يلعبه الاتحاد الأفريقي في هذه العملية ؟ لقد قدمت اجتماعات جاكارتا بداية من الجواب علي السؤال الأول حيث طلبت تفعيل الآليات الحكومية وغير الحكومية (القطاع الخاص) والإقليمية والإقليمية الفرعية. ولابد إذن من الإسراع بالقيام بهذه المهمة عن طريق تنظيم لقاءات تسمح بتحديد التدابير العملية للتعاون الأفريقي الآسيوي .

وفي هذا الصدد من المهم التذكير بأن الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا وآسيا تدخل في نطاق مكون من ثلاثة أبعاد :

- علي المستوى القاري: تنظيم قمة بين أفريقيا وآسيا كل أربعة أعوام واجتماع وزاري يسبقه اجتماع للخبراء كل عامين أو ثلاثة واجتماعات وزارية قطاعية علي أساس التخصص؛
- علي المستوى الإقليمي: عقد اجتماعات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- علي مستوى المجتمع المدني: في هذا الإطار ، تم عقد اجتماع لرجال الأعمال الأفريقيين والآسيويين في جاكارتا علي هامش قمة إفريقيا – آسيا.

إن الهدف المنشود هو ترسيم الشراكة الإستراتيجية الجديدة في إطار مؤسسي ملائم ومتين.

وتجدر الإشارة أيضاً إلي أنه خلافا لإفريقيا ، فإن آسيا لا تملك منظمة قارية تجمع كافة دول القارة الآسيوية. في الوقت الراهن تتولى رابطة أمم جنوب شرق آسيا دور الممثل الرئيسي للجانب الآسيوي . وقد أتخذ الطرف الآسيوي بعض المبادرات محاولة منه لإشراك منتدى آسيوي آخر يدعي "الحوار من أجل التعاون الآسيوي" الذي يضم 25 بلدا . ويمكن بحث إمكانية التعامل مع هذا المنتدى لتمهيد الطريق إلي شراكة أوسع بحيث يكون الهدف النهائي هو إنشاء إطار مؤسس يجمع كافة الدول الأفريقية والآسيوية .

فيما يتعلق بدور الاتحاد الأفريقي ينبغي أن يكون دوراً قيادياً وتنسيقياً بالنسبة للجانب الأفريقي علي الأقل . ويبدو أن المنظمة القارية لم تتمكن ، لسبب أو لآخر ، من القيام بهذه المهمة . وبالفعل شارك الاتحاد الأفريقي في اجتماع جاكارتا بصفة مراقب ولهذا ، يوصي بإجراء مشاورات مع الرئاسة المشتركة وبخاصة مع الطرف الأفريقي فيها لكي يمنح الاتحاد الأفريقي

إمكانية القيام بالمهمة التي اسندھا له مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلال دورته العادية السادسة .

وينبغي أن يتم هذا التشاور بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين وذلك من خلال لجنتها الفرعية المكلفة بالتعاون المتعدد الأطراف.

وفي الواقع، يمكن تنظيم اجتماع في أقرب وقت ممكن بين الأطراف الثلاثة وهي الرئاسة المشتركة لجنوب إفريقيا ، لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية، من أجل تحديد دور كل طرف من هذه الأطراف.

2005

Report on the new strategic partnership between Africa and Asia

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4337>

Downloaded from African Union Common Repository